

# توسعة أحواض مرمى الجمرات ورأي الفقهاء فيه

✍ بحث وجمع الباحثة

منال بنت خرصان بن يعلا

محاضرة في قسم الفقه كلية الشريعة في جامعة نجران  
وباحثة الدكتوراه في الفقه بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
بجامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية



## توسعة أحواض مرمى الجمرات ورأي الفقهاء فيه

منال بنت خرصان بن يعلا

قسم الفقه - كلية الشريعة - جامعة نجران - المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : Manal1199@yahoo.com

الملخص :

جواز توسعة الجمرات للاعتبارات الآتية: أنه ليس هناك تحديد منقول عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه في تحديد مساحة الجمرات، أن هناك حاجة ماسة لتوسعة الجمرات لضيق دائرة المرمى، ولما يحصل فيها من الزحام الشديد، والحاجة تنزل منزلة الضرورة، أن في توسعة الحجرات تيسيراً ورفعاً للحرج وقد قال تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) فلو بقيت سعة الجمرات على وضعها الحالي لحصل للناس ضيق وحرج شديد لشدة الزحام الحاصل في هذا الزمان، أنه ليس هناك ما يتنافى هذا القول ولا ما يدل على بطلانه فلا ينبغي المصير إلى ما فيه تشديد وتضييق على الناس وترك ما فيه توسعة ورفع للحرج والأصول تقضي به .

الكلمات المفتاحية: تعريف التوسعة - نشأة التوسعة - مراحل تطورها - التكييف والتأصيل - التنزيل الحكم .

## **The expansion of the Jamarat range basins and the opinion of the jurists in it**

Manal bint Khurasan bin Yaala

Jurisprudence Department - College of Sharia -

Najran University - Kingdom of Saudi Arabia

E-mail : Manal1199@yahoo.com

Summary :

nor from his companions in determining the area of the Jamarat, that there is an urgent need to expand the Jamarat due to the narrow circle of the goal, and because of the severe crowding that takes place in it, the need descends to the status of necessity, that in expanding the rooms, the easiness and the lift To be embarrassed, and the Almighty said: (And what has been made upon you in religionpIt is permissible to expand the Jamarat for the following considerations: that there is no determination conveyed from the Prophet If the capacity of the Jamarat remained in its current position, people would be distressed and embarrassed by the intensity of the crowding that is occurring at this time, that there is nothing to contradict this statement or to indicate its invalidity, so there is no need for the fate of what includes stress

and constraint on people and leaving what is in it expansion and lifting of embarrassment The assets dictate it.

**Keywords:** definition of expansion - the emergence of expansion - stages of its development - adaptation and rooting - download judgment.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

الحمد لله على إحسانه وامتنانه، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، المبعوث  
رحمه للعالمين وعلى من أقتفى أثره وصار على نهجه إلى يوم الدين. أما بعد . . . .

أن من نعم الله على عباده أن نوع لهم طرق عبادته، فبعضها عبادات مالية، وبعضها  
عبادات بدنية، ومنها ما يجمع الأمرين، والحج أحد هذه العبادات التي تجمع بين التعبد  
بالمال والتعبد بالبدن، وفيه تتجلى مظاهر الوحدانية لله رب العالمين بطرائق مختلفة، كما  
تتجلى فيه عظمة هذه الملة، ملة الإسلام، وارتباطها التاريخي العقدي بالملل السابقة،  
فلا غرو أن يجعل الله فعله من أعظم القربات التي ينال بها أعظم الحسنات، فعن أبي  
هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول " من حج لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته  
أمه" (١).

ولقد كان القيام بمنسك الحج بعيداً عن تعقيدات العصر الحديث ، من كثرة عدد ،  
ومشاق تنقل ؛ ولأن الله سبحانه وتعالى جعل البيت الحرام مثابة للناس وأمناً ، وجعل

(١) رواه البخاري برقم ١٦٨٣، كتاب الحج باب وجوب العمرة وفضلها، ومسلم برقم  
١٣٤٩، كتاب الحج، باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة.

الصلاة فيه تعادل مئة ألف صلاة في غيره من المساجد ، وجعل أفئدة الناس تهوي إليه،  
فإن أعداد الحجاج تزيد عاماً بعد عام، وذلك يعبر عن تلبية دعوة الله تبارك وتعالى  
لأداء فريضة الحج ، وإتمام الدين ، ويزيد الازدحام في مناطق المشاعر، خاصة عند  
منطقة رمي الجمرات بوداي منى، والتي تعلقُ بها النازلة التي نحن بصدد تناولها، والتي  
تقع عند نهاية وادي منى من ناحية الشمال الغربي .

### أهمية البحث:

مع ازدياد المسلمين، وازدياد إقبالهم على تعاليم دينهم يزداد عدد حجاج بيت الله  
الحرام، الأمر الذي يجعل أداء بعض مناسك هذا الركن العظيم يعتره شيء من الصعوبة  
وربما المشقة، وذلك أن أداء هذه المناسك لا بد أن يتم في مكان واحد في وقت واحد  
وتتضح أهمية الموضوع زيادة على ما سبق إيرادها بما يلي:

١- أن الواجب على أهل العلم بيان ما للناس فيه سعة من أمر مناسكهم، حتى لا  
يصيبهم حرج ومشقة أثناء أداء هذا الركن العظيم على وجه الخصوص، أو أداء غيره  
من الشعائر على وجه العموم.

أن على أهل العلم أن ينبهوا الناس على ما ليس فيه سعة بل هو أمر حتم لا مفر من فعله، وليس هذا مما ينافي يسر الشريعة ورفعها الحرج عن الأمة.

أن مسألة رمي الجمرات من المسائل التي حصل بسببها مشقة عظيمة لا تحفى على أحد، فكان الاشتغال ببحث فروعها من الاشتغال بما يهم المسلمين.

### أهداف البحث:

١- بيان الحكم الشرعي لتوسعة الاحواض من خلال تصورهما وتكييفها ثم تنزيل الحكم الشرعي عليها .

٢- إثبات استمرار أحكام الشريعة ومواكبتها للحوادث والنوازل المستجدة.

### منهج البحث:

البحث قائم على الاعتماد على المنهج الاستقرائي التحليلي النقدي المقارن<sup>١</sup> وذلك من خلال ذكر أقوال الفقهاء وأدلتهم وما يطرأ عليها من مناقشات وأجوبة. والمقارن وهو ذكر أقوال العلماء المعاصرين والترجيح مع بيان سببه.

---

١ المنهج الاستقرائي : وهو: المنهج القائم على تتبع الفروع والجزئيات من أجل الوصول إلى الكلّيات، وهو على نوعين : استقراء تام يقوم على تتبع كل الجزئيات، واستقراء ناقص يقوم على تتبع بعض الجزئيات . ينظر: دليل كتابة الرسائل العلمية والبحوث التكميلية=



## الدراسات السابقة :

لقد بحثت مسائل رمي الجمرات بعامة، ومنها مسألة محل البحث هذه كمسألة من خلال نوعين من الدراسات. ١- فقد بحثت كمسألة من مسائل الحج والذي تناولت مسأله المصنفات الفقهية المعروفة سواء كانت مصنفات مختصة بمذهب من المذاهب الفقهية، أو مصنفات عامة توازن المذاهب الفقهية أو مصنفات تعتمد أسلوب فقه الحديث فقد ذكرت المسألة محل بحث كثير من المصنفات الفقهية الشاملة فلا داعي

= للدراسات النظرية، أ.د. أحمد بن عبدالله الضويحي ص ٢٦/، دليل إعداد الرسائل العلمية والمشروعات البحثية عمادة الدراسات العليا ص/٣٣

١ المنهج الوصفي أو التحليلي : يعتمد على وصف ظاهرة من الظواهر، ومتغيراتها كما هي في الواقع للوصول إلى وصفها وصفاً دقيقاً، لمعرفة أسبابها، والعوامل المؤثرة فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها. وأكثر ما يستخدم هذا المنهج في مشروعات البحوث الشرعية والأدبية، والعلوم الإنسانية، والتربوية. دليل إعداد الرسائل العلمية والمشروعات البحثية ص/٣٢

٢ المنهج المقارن : وهو الذي يتم فيه توضيح الوحدات، أو الصفات المشتركة، أو المختلفة بين تنظيمين، أو ظاهرتين، أو أكثر، من خلال مقارنتها معاً، أو مع مثيلاتها في مناسبات أخرى، والهدف من هذا المنهج هو الوصول إلى نتائج معينة حول الظاهرة، أو الحالة المدروسة، عن طريق مقارنة كافة العناصر التي تمت مقارنتها، ومثال ذلك إجراء مقارنة بين مؤسسات الدولة، أو المؤسسات الخاصة مع مثيلاتها من المؤسسات في الدول الأخرى، ينظر: الوجيز في مناهج البحث العلمي وتقنياته، د. لوي عبد الفتاح، د. زين العابدين حمزاوي ص / ٢٨

لإطالة البحث بذكر هذه المصنفات الفقهية والتي سيُرد بعضها في حواشي البحث في  
ثبت المراجع، ولكن بعض هذه الدراسات كانت مستقلة بهذا الموضوع ومنها ( رمي  
الجمرات وما يتعلق به من أحكام دراسة مقارنة في الفقه الإسلامي ) من إعداد د.  
شرف بن علي الشريف ، وقد طبع في جامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤١٠ هـ .

### خطة البحث:

المقدمة وتشمل على أهمية البحث وأهدافه ومنهجه والدراسات السابقة والخطة .  
المبحث الأول: تصوير نازلة توسعة مرمى الاحواض، بذكر تعريفها ونشأتها، ومراحل  
تطورها .

المبحث الثاني: التكييف والتأصيل الفقهي لتوسعة أحواض الجمرات .

المبحث الثالث: التنزيل الحكم على النازلة مع إيراد الأدلة في اختلاف العلماء في التوسعة  
ومناقشات والأجوبة عليها وبيان الراجح في المسألة مع ذكر السبب .

## المبحث الأول

### تصوير توسعة أحواض مرمى الجمرات

**التوسعة في اللغة:** مصدر وسع الشيء أي جعله واسعاً وهي ضد الضيق ووسع الله عليه في الرزق أغناه، والتوسعة في الرزق أو النفقة والبسط بمعنى واحد<sup>(١)</sup>.

**الأحواض في اللغة:** هو مجتمع الماء، والجمع أحواض. وحياض. وحوض الرسول ﷺ وهو الذي يسقي منه أمة يوم القيامة<sup>(٢)</sup>.

ولا يخرج المعنى اللغوي عن المعنى الاصطلاحي.

### رمي الجمرات: لغة، واصطلاحاً:

الرمي لغة: هو القذف والدفع.

وهو في الاصطلاح: دفع الحصى الصغار بقبضة إلى موضع الرمي داخل حوض الجمرة.

الجمرات، لغة: الجمرة: الحصاة الصغيرة، وجمعها جمرات، وجمار<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ١٤ / ١٦٤.

(٢) ينظر: معجم لغة الفقهاء، أ.د محمد رواس قلعة جي ص / ١٤٣، الموسوعة الفقهية، ٢٤٧ / ١٨.

(٣) ينظر: لسان العرب، لابن منظور، باب الرء، فصل الجيم، ٤ / ١٤٦.

قال الإمام ابن الأثير رحمه الله: ((...الجمار: وهي الأحجار الصغار، ومنه سُميت جمار الحج للحصى التي يُرمى بها، وأما موضع الجمار بمنى فسُمِّيَ جمرة؛ لأنها تُرمى بالجمار، وقيل: لأنها مجمع الحصى التي يُرمى بها، من الجمرة: وهي اجتماع القبيلة على من نأواها، وقيل: سُميت به من قولهم: أجمر: إذا أسرع<sup>(١)</sup>).

وقال العلامة أحمد الفيومي رحمه الله: ((الجمرة هي مجتمع الحصى بمنى، فكل كومة من الحصى جمرة، والجمع: جمرات، وجمرات منى ثلاث...))<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا فاشتقاق الجمرة: من التجمّر: وهو التجمّع؛ لاجتماع الحصى في الموضع الذي يُرمى فيه.

أو سُميت الجمرة من التجمّع لاجتماع الحجاج عندها يرمونها، والعلم عند الله تعالى<sup>(٣)</sup>.

**الجمرة في الاصطلاح:** هي مجتمع الحصى الذي تحت العمود الشاخص

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، مادة (جمر)، ١ / ٢٩٢.

(٢) ينظر: المصباح المنير، للفيومي، مادة (جمر)، ١ / ١٠٨.

(٣) ينظر: أضواء البيان، ٥ / ٢٩٨.

الذي يقع وسط الحوض في الجمرة الصغرى والجمرة الوسطى ويقع الحوض في  
جهة جمرة العقبة الغربية الجنوبية (١)، فإذا وقع الحصى داخل الحوض تحت العمود  
الشاخص أجزأ عند العلماء وهو الموضع الذي رمى فيه رسول الله ﷺ .

### النشأة التاريخية لتوسعة أحواض الجمرات:

لقد مرت الجمرات عبر التاريخ منذ عهد إبراهيم الخليل عليه السلام إلى عهد الجاهلية،  
ثم عهد رسول الله والخلفاء الراشدين وحتى يومنا هذا، بمراحل عدة، وكانت أحواض  
الجمرات لا تتعدى منطقة صغيرة محددة بارتفاع صغير من تراب ونحوه.

ولم تكن الشواخص الحالية معروفة إلا من عهد قريب، إذ بدت الحاجة ملحة لها  
بازدياد أعداد الحجاج، وربما كانت بداية نشأتها في العهد العثماني.

أما الأحواض التي حول الأعمدة، فإنها أحدثت بعد سنة ١٢٩٢هـ، لتخفيف الزحام  
وجمع الحصى في مكان واحد<sup>(١)</sup>

في القرن الثالث عشر الهجري بدأت تظهر التطورات، بدأت بوضع شباك  
حديدي حول الجمرات.

(١) ينظر: رمي الجمرات. تاريخ وشعائر / ٦

وبعد ذلك أزيل الشباك، وبنيت أحواض حول الجمار الثلاث عام ١٢٩٢هـ. ولقد شهدت المنطقة عدداً من مراحل التطوير، لتخفيف المعاناة عن الحجاج وتمكينهم من أداء نسكهم في يسر وسهولة، فكانت التوسعة الأولى في العصر العباسي، وتمثلت في توسعة الطريق وتبليطه، وكان أول ظهور للشاخص مكان الجمرات في العصر الأيوبي بناء على ما وصفه الرحالة ابن جبير، وشبه علم جمرة العقبة بأعلام الحرم المكي. إذ ذكر أن جمرة العقبة تقع على قارعة الطريق مرتفعة نتيجة تراكم حصى الجمار، ويعلو الجمرة مسجد مبارك وبنيت الأحواض في العهد العثماني.

أما الجمرات في العهد السعودي في عام ١٣٤٣هـ فقد شهدت هذه المرحلة زيادة في أعداد المسلمين، وقد ترافق معها زيادة أعداد من يقصدون البيت الحرام من الحجاج، فنتج زحام غير قليل في موسم الحج، فعمدت الحكومات السعودية إلى التخفيف منه عبر تنفيذ عدد من المشاريع على مراحل عدة.

١٣٧٦هـ: إزالة الجبل الواقع خلف جمرة العقبة، لتوسيع المنطقة المحيطة، وجعل من ورائها من الجهة الشمالية الشرقية قاعدة بناء حتى يمنع من يريد الرمي خلفها.

١٣٨٣هـ: هدم المنطقة ما بين الجمرة الوسطى وجمرة العقبة لتصل المسافة بين الجبلين إلى ١٠٠٠ م.

١٣٩٥هـ: توسعة المنطقة المحيطة بالجمرات وبناء جسر على الجمرات الثلاث، وزيد ارتفاع علم الجمرات ليراه الرامي من أعلى الجسر، فيما أبقى حوض الجمرات السفلي على حالته مستديرا، ونصف مستدير حول جمرة العقبة.

١٤٠٥هـ: بناء جسر الجمرات بعرض ٤٠ مترا، ولزيادة أعداد الحجاج وسع في ١٤١٠ هـ إلى ٨٠ مترا، وتمت توسعة منحدر الصعود إلى ٤٠ م بطول ٣٠٠ م، ومنحدر الذهاب إلى الحرم بطول ٢٠٠ م.

١٤٢٥ هـ: توسعة أحواض الجمرات، فتحوّلت من الشكل الدائري إلى البيضاوي مع المحافظة على أن تقع الجمار في مكان الرمي المعهود. واستمرت الجهود في توسعة أحواض الجمرات حتى أصبح أحد أهم المشاريع الحديثة التي نفذتها وزارة الشؤون البلدية والقروية في المشاعر المقدسة، وذلك نظراً لأن المشروع بما تضمنه من خطط تطوير استطاع أن يحقق هدفا مهما واستراتيجيا وهو تمكين أكبر قدر من الحجاج من تأدية هذا النسك دون حوادث تؤثر على سلامتهم نتيجة الزحام والتدافع.

ويعد مشروع تطوير رمي الجمرات ثمرة جهود الدولة بقيادة خادم الحرمين الشريفين لمواكبة أعداد الحجاج وتأمين راحتهم وسلامتهم أثناء تأديتهم لمناسك رمي الجمرات.

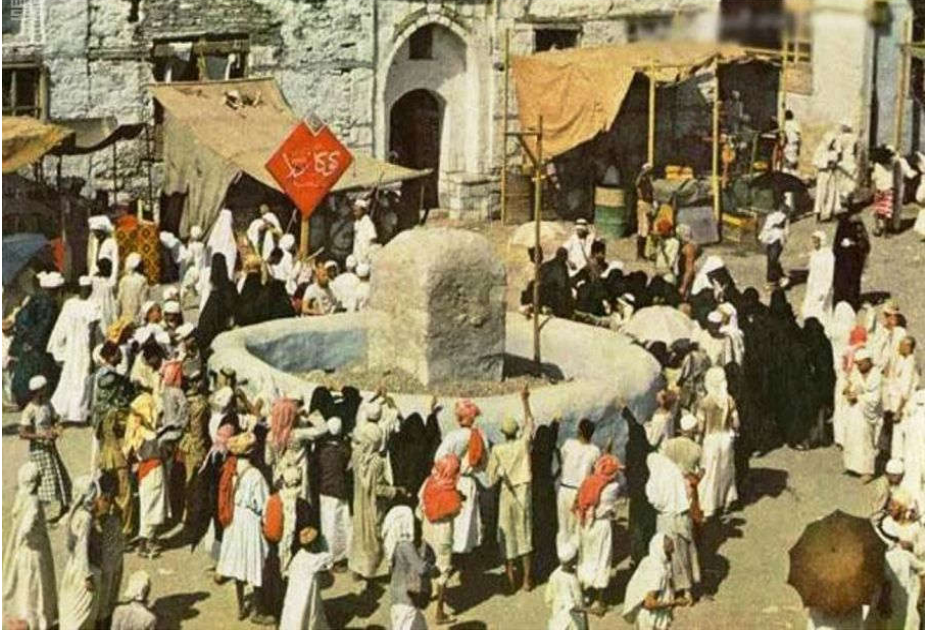
وقد استمرت فترة دراسات مشروع تطوير رمي الجمرات أكثر من أربع سنوات انتهت بالموافقة على المشروع وترسيته والمباشرة بتنفيذه في نهاية ربيع الآخر من عام ١٤٢٦هـ حيث بلغت مدة التنفيذ أربع سنوات وثمانية أشهر انتهت بموسم حج ١٤٣٠هـ، ليصل المشروع إلى وضعه الجديد الحالي لاستيعاب أكبر عدد من الحجاج وتحقيق الأهداف المرجوة من إنشائها في الحفاظ على أرواح الحجاج وتمكينهم من أداء هذا النسك في سهولة ويسر.

وكان من أهداف إنشاء هذا المشروع توفير الطاقة الاستيعابية بالمنشأة الجديدة لكي يتمكن أربعة إلى خمسة ملايين حاج على الأقل من رمي الجمرات ضمن ظروف آمنة ومريحة تحقق لهم السلامة والراحة خلال أدائهم هذا النسك، وخفض كثافة الحجاج عند مداخل الجسر وذلك بتعدد المداخل وتباعدها؛ مما يسهم في تفتيت الكتل البشرية عند المداخل



وتسهيل وصول الحجاج إلى الجمرات من الجهة التي قدموا منها، وأيضاً توسعة أحواض الرمي وتعديل شكل الأحواض؛ بما يؤمن انسيابية الحركة حول أحواض الرمي، وتوفير الخدمات الملائمة على الجسر بإنشاء أبراج تتمركز بها كافة الجهات المعنية مباشرة لخدمة وسلامة وأمن الحجاج مع تأمين سبل الإخلاء والنظافة وكافة مستلزمات التشغيل، وتوسعة الساحات المحيطة بجسر الجمرات من كافة الجهات خاصة الشمالية والجنوبية وعند الجمرة الكبرى بما يحقق سهولة التحرك على المنسوب الأرضي ويستوعب الجسر الجديد وملحقاته، وعمل محطات لإنزال وإركاب الحجاج وذلك غرب الجمرات بعيداً عن المشعر والساحة مع توفير السبل لسهولة انتقالهم إلى الجسر، بجانب تنظيم الساحة بعد توسعتها مع إعادة تخطيط الجزء الشرقي منها بما يوفر تساوي توزيع الحجاج واستقامة الشوارع باتجاه الجسر.

## وهذه بعض الصور التوضيحية لشكل الاحواض وكيف توسعت .













## لذلك أن الناظر في كتب الفقهاء يرى أن حال مرمى

### الجمرات مر بثلاث مراحل:

١. **المرحلة الأولى:** متقدمو فقهاء المذاهب لم يذكروا حداً محدوداً لسعة مرمى الجمرات، وعامتهم اتفقوا على أنه يرمى إلى مجتمع الحصى أو ما قرب منه. أما ما بُعد عنه فإنه لا يجزئ الرمي إليه؛ وهذا بلا شك يفيد بأن الأحواض المحيطة بمرمى الجمرات لم تكن موجودة آنذاك وإلا لذكورها.

٢. **المرحلة الثانية:** مرحلة تقدير القرب والبعد من مرمى الجمرات، وهذا وجد في كتب المتأخرين من الحنفية<sup>(١)</sup> والشافعية<sup>(٢)</sup>؛ وقد نصوا على أن تقدير القرب بثلاثة أذرع فما دون، والبعيد ما فوق الثلاثة أذرع، وهو بلا شك تقدير اجتهادي للقرب والبعد. بينما المالكية والحنابلة لم ينصوا على تحديد معين فيما كان من مراجعهم، وإنما نصوا على أنه مجمع الحصى وما قرب منه<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: حاشية ابن عابدين والدر المختار ٢ / ٥٤٦.

(٢) ينظر: مغني المحتاج ١ / ٥٠٨.

(٣) ينظر: النوازل في الحج ص / ٥٥٤.



وإن كان المالكية قد نصوا في مسائل أخرى غير هذه المسألة على أن تقدير القرب والبعث من الشيء يرجع إلى العرف، بينما اعتبر الحنابلة الثلاثة أذرع فما دون مسافة قريبة من السترة للمصلي وما فوقها يعتبر بعيداً.

**المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة وضع البناء المحيط بالجمرات بشكله المعروف سابقاً على شكل دائرة نصف قطرها ما يقارب ثلاثة أذرع؛ وهذا مبني على الاجتهاد السابق في تحديد القرب والبعيد من مجمع الحصى، حيث وضع ابتداء شبك حديدي حوالي الجمرة لإزالة الزحام باتفاق علماء الوقت في ذي القعدة ١٢٩١هـ، ولم يوضع لتحديد المرمى، واستنكره بعض العلماء؛ نظراً لسعته؛ خوفاً من أن يظن بعض العوام أن جميع ما أحاط بذلك مرمى وليس كذلك، ثم بعد ذلك في عام ١٢٩٢هـ أزيل ذلك الشبك الواسع، وأحدث بدله بناء وأحواض حول الجمار الثلاث وإن كانت بنيت بشكل واسع ثم اختصرت إلى هذا الشكل؛ بناءً على ما قال به جملة من علماء الحنفية والشافعية بالتحديد بثلاث أذرع، وقد يكون وضعها بشكل واسع لمنع الزحام، وقد يكون لفتوى بعض أهل العلم في ذلك الوقت، ثم استمر الحال على ما تم بناؤه في ذلك العام، حتى جاءت هذه العصور التي شهدت قفزة حضارية وتنوعاً وسرعة في وسائل المواصلات؛ مما أتاح وصول تلك الأعداد الضخمة إلى هذه المشاعر المقدسة

، وتبج عنه وصول تلك الأعداد إلى الجمرات في أوقات متقاربة ، وبسرعة فائقة ، فلم تعد تلك الأحواض ؛ وتستوعب تلك الأعداد ، فناسب بحث جواز توسعة تلك الأحواض ؛ وقد بحث العلماء المعاصرين من هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية هذه المسألة ، وقرروا عدم جواز بناء حوض خارجي أوسع من الحالي ، والله أعلم .



## المبحث الثاني

### التكييف للنازلة توسعة أحواض الجمرات<sup>(١)</sup>

### اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم توسعة مرمى الجمرات على قولين:

**الأول:** يرى عدم جواز توسعتها؛ بناء على أن الأصل في العبادات والمناسك ومشاعرها التوقيف، إذ لا مجال للعقل فيها، فلا يجوز إدخال أي تغيير عليها بالزيادة أو النقص، أو تغيير حدودها أو نقل أماكنها.

وقد استقرت الأمة على حدود معينة لرمى الجمرات فلا يجوز الزيادة عليه، وهو رأي هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية<sup>(٢)</sup>

**الاتجاه الثاني:** ذهب بعض الباحثين المعاصرين إلى جواز توسعة أحواض الجمرات أن أحواض الجمرات لم تكن موجودة ابتداء في زمن النبي ﷺ وإنما بنيت بعد زمنه بألف عام تقريبا، ولم يرد عنه تحديد منضبط بتحديد أقصى اتساع لمنطقة المرمى. وتحديد بعض العلماء له بثلاثة أذرع إنما هو محض اجتهاد، ولما كان الأمر غير

(١) الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة، ص/٦٠٦.

(٢) ينظر: أبحاث هيئة كبار العلماء ٣ / ٢٨٤.

محدد بأدلة قطعية واقتضت الضرورة التوسعة جاز ذلك انطلاقاً من قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) وقاعدة (إذا ضاق الأمر اتسع) وأعمالاً لمقصد من مقاصد الشريعة في رفع الحرج عن الناس.



## المبحث الثالث

### التنزيل الفقهي<sup>(١)</sup>

**استدل القائلون بعدم جواز توسعة أحواض الجمرات بأدلة هي:**

**الدليل الأول:** أن المستند لبقاء الوضع الحالي باعتبار مساحة الأرض هو

استصحاب العكس أو الاستصحاب المقلوب<sup>(٢)</sup>؛ وحقيقته ثبوت أمر في الزمن الماضي

(١) النوازل في الحج ص / ٥٥٩.

(٢) تعريف الاستصحاب في اللغة " قيل استصحت الحال إذا تمسكت بما كان ثابتاً، كأنك جعلت تلك الحال مصاحبة غير مفارقة.

الاستصحاب في الاصطلاح: أعلم أن استصحاب الحال هو أن يكون حكم ثابت في حالة من الحالات، ثم تتغير الحالة، فيستصحب الإنسان ذلك الحكم بعينه مع الحالة المتغيرة، ويقول: من ادعى تغير الحكم، فعليه إقامة الدليل.

ومعناه عند الأكثرين: "الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناءً على أنه كان ثابتاً في الزمان الأول"

ينظر: المصباح المنير ص / ١٧٤، المعتمد ٢ / ٣٢٥.

تعريف الاستصحاب المقلوب في اللغة: الشيء المحول من جهة إلى أخرى معاكسة لها، أي: المعكوس

تعريفه في الاصطلاح: الاستدلال بالعادة الموجودة الآن على وجودها في الزمن الماضي.

ثبوت أمر في الزمان السابق بناءً على ثبوته في الزمن الحاضر حتى يثبت خلافه" =

بناء على ثبوته في الزمن الحاضر؛ وهو حجة على الراجح، لأن هذه المواضع متحددة الآن، والأصل أنه لم يطرأ عليها تغيير، فثبت لها ذلك في الزمن الماضي بناء على ثبوته في الوقت الحاضر.

ونوقش من عدة أوجه:

لا نسلم بأن الاستصحاب المقلوب حجة معتبرة؛ ولم يقل به إلا الشافعية في مسألة واحدة فقط، وهي ما إذا اشترى شيئاً فادعاه مدع واتزعه منه بحجة مطلقة؛ فقد اتفق الشافعية على ثبوت الرجوع له على البائع، بل لو باع المشتري أو وهب واتزعه المال من المتأهب أو المشتري منه؛ وكان للمشتري الأول الرجوع وخالف في اعتبار حجته

= [الاستصحاب حجة] - إلى أن من أقسام الاستصحاب نوعاً يعرف ب: الاستصحاب المقلوب، ثم بينا حقيقته، ومثاله، ورأي الشافعية في حكم الاحتجاج به، وحجتهم في ذلك، وأشهر الفروع الفقهية التي بناها فقهاؤهم عليه.

تحكيم الحال هو: ما جاء في مجلة الأحكام العدلية: "تحكيم الحال يعني جعل الحال الحاضر حكماً هو من قبيل الاستصحاب، والاستصحاب هو الحكم ببقاء أمر مظنون عدمه، وهو بمعنى إبقاء ما كان على ما كان"

ينظر: معجم مقاييس اللغة ٨٢٨، مادة "قلب"، الإبهاج ٣/ ١٨٢، وجمع الجوامع ٣/ ٨٠٣، الوسيط في أصول الفقه الإسلامي.

من الشافعية القاضي حسين وآخرون، وقد ذكر بعضهم صوراً أخرى للاستصحاب المقلوب وإن كانوا لم يتفقوا عليها .

**الوجه الثاني:** لو سلمنا مجزية الاستصحاب المقلوب؛ فلا نسلم أن هذه المسألة داخلة تحته؛ لأن موضع الرمي معلوم ولكن مساحته غير محددة لا في زمن النبي ﷺ وأصحابه ولا بعدهم، ولم يحدث الجدار كما أسلفنا إلا عام ١٢٩٢هـ فلم تثبت في هذا العصر حدود ولا مساحة لكي يقال بأنها ثابتة فيما سبق بالاستصحاب المقلوب، وإن وجدت هذه الحدود فمن الذي يجزم بأنها من عصر النبي ﷺ وأنها لم تتغير إلى الآن، والأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن ولا يقال بتقدمه بدون دليل .

ويجيب على هذه المناقشة بما يلي: أما القول بأن الاستصحاب المقلوب ليس مجزية معتبرة، فقد يقال مثل في غير هذا الموضع، ومواضع المناسك لا يرد هذا القول؛ لأن تواطؤ الجم الغفير على اعتبار هذه الأحواض منذ وضعت، وعدم النكير على وضعها؛ مع توافر العلماء وكثرتهم في مواسم الحج توافر دواعي الإنكار<sup>(١)</sup>، فدل ذلك على أن هذا الاجتهاد في تحديد المرمى هو الحق إن شاء الله، وسواء اعتبرناه استصحاباً

(١) حواشي الشرواني على التحفة ٤ / ١٣٥ .

مقلوباً، أو اعتبرناه إجماعاً سكوتياً فالأمر واسع، والمقصد اعتبار هذه الأحواض؛ فإذا ثبت ذلك فلا بد من وجود دليل.

وأما القول بأن المسألة غير داخلية تحت الاستصحاب المقلوب؛ لأنه لم يثبت في هذا الزمان حدود ولا مساحة لكي يقال بأنها ثابتة فيما سبق، وأن الحدود وإن وجدت فمن الذي يجزم بأنها من عصر النبي؛ وأنها لم تتغير إلى الآن.

فيقال: لا شك أن المرمى كان معلوماً في زمن النبي ﷺ ومن بعده، وأن الحدود لم توضع حتى وجدت الحاجة لإزالة الزحام كما أسلفنا بناء على العلم المستقر عند أهل ذلك العصر عن كان قبلهم بالرمى، فوضع الحوض؛ كتجديد ما اندرس من العلامات الشرعية؛ كحدود الحرم، والمشاعر ونحوها؛ فليس فيه إحداث، وإنما فيه إيضاح وإبراز لما هو مستقر ومعلوم.

وجه آخر في الجواب: أن القول بجواز التوسعة يستلزم القول بنقص حدود المرمى في الزمن السابق، ولا يقال هذا مع وجود الجموع العظيمة المتعاقبة من العلماء التي تنكر ذلك.



**الدليل الثاني:** الاستدلال بقاعدة سد الذرائع على منع بناء حوض خارجي أوسع من الحالي؛ ومعنى ذلك أن بناء هذا الحوض الخارجي يؤدي إلى التباس من المرمى على الناس؛ فيرمون فيه، والرمي فيه ممتنع؛ لأن هذه القطعة ليست من المرمى، وقاعدة سد الذرائع معتبرة شرعاً، ومما يشهد لما يتوقع من حصول الالتباس ما حصل من الالتباس على الناس لما أزيل الجبل الواقع شرق العقبة، والذي كان متصلاً بها، حيث صار بعض الناس يرمون هذه الجمرة من الجهة الشرقية في غير المرمى. ومن أوجه منع التوسعة سداً للذرائع التلاعب في مشاعر كما قال الإمام مالك رحمه الله لهارون الرشيد لما أراد هدم ما بنى الحجاج ورد بناء ابن الزبير فقال: "ناشدتك الله يا أمير المؤمنين أن تجعل هذا البيت معلبة للملوك لا يشاء واحد منهم نقض البيت وبناءه فتذهب هيبة البيت من الصدور الناس" (١).

### ونوقش هذا الاستدلال من وجهين:

**الأول:** أن تطبيق قاعدة سد الذائع في هذه المسألة ليس بأولى من تطبيق قاعدة: المشقة تجلب التيسير، وإذا ضاق الأمر اتسع، ونحوها، لا سيما مع عدم وجود دليل على مساحة كل جمرة.

(١) التمهيد لابن عبد البر ١٠ / ٤٩.

**الثاني:** لا ينبغي التوسع في الأخذ بقاعدة سد الذرائع في الأمور الظنية؛ لأنه قد يحدث غلو في القول به ومبالغة

**الدليل الثالث:** أن الأصل في تحديد المشاعر التوقيف؛ فلا دخل للعقل فيها بزيادة ولا نقص أو تغيير عن مواضعها، والتحديد وإن لم يكن بوضع جدار ونحوه؛ فإنه معلوم مستقر عند الناس أنه بهذا التحديد تقريباً؛ وإلا لأنكروه واشتهر إنكارهم له، وهذا الدليل من أقوى أدلة المانعين من توسعة أحواض الجمرات. وإذا لزم الأمر فإن إزالة الأحواض رجوع إلى حال المرمى زمن النبي ﷺ ومن بعده أولى من التوسعة لعدم الدليل عليها.

**استدل القائلين بقول بجواز توسعة أحواض الجمرات بما يأتي:**

**الدليل الأول:** أن الحوض الأول ليس بأولى من الحوض الجديد بالحكم عليه بأنه من المرمى؛ لأن الحوض الأول محدث ولا يعلم أين رمى النبي ﷺ؛ وابن الدليل أن المساحة الموجودة كلها محل الرمي دليل على أن المساحة غير محدودة وإلا لما حصل الخلاف.

**الدليل الثاني:** أن خلاف أهل العلم في محل الرمي دليل على أن المساحة غير محدودة وإلا لما حصل الخلاف.

**الدليل الثالث:** أن القول بأن الرمي إلى مجتمع الحصى قول جيد؛ لأن مجمع الحصى في هذه الأزمان يتعدى مداه الأحواض الموضوعة حالياً، ولا يمكن إزالة ما في الأحواض لوجود الزحام.

والقول بهذه المساحة المحدودة التي لا يجوز تجاوزها يترتب عليه أن من رمى إلى مجمع الحصى في هذه الأيام لا يصح رميه.

**الدليل الرابع:** أن ما قارب الشيء يأخذ حكمه؛ وحينئذ لا مانع من أن يوسع الحوض وتعتبر التوسعة من المرمى، ومن رمى في التوسعة فقد رمى إلى مجمع الحصى أو قريباً منه، وذلك مثل توسعة المسجد الحرام دخلت في حكمه بعد إلحاقها به.

**الدليل الخامس:** أن رفع الحج عن الناس في المرمى الذي قد حصلت فيه من الوفيات ما الله به عليم؛ أولى من رفع الحج عن الناس في المطاف في زمن عمر عندما حول المقام من مكانه الذي كان ملاصقاً للكعبة إلى هذا المكان تيسراً للناس ورفع للحج عنهم مع أنه لم يحصل فيه وفيات والله أعلم.

## الأدلة القائلون بجواز التوسعة فيمكن أن يجاب بإجمال:

إن التحديد الأول مما اجتمعت عليه كلمة العلماء؛ مما يدل على اعتباره لا سيما وقد علمنا بأنه دليل واضح على مجمع الحصى ، فما المانع في إبقائه على حاله من غير توسعة للمرمى نفسه ؛ وإنما يحصل التوسعة لدائرة الرمي كما وقع في حج ١٤٢٦هـ حيث زادت دائرة الرمي من غير زيادة للمرمى، وترتب على ذلك إزالة المشقة المذكورة ورفع الحرج ، مع بقاء المرمى على حاله ، ولا شك أن هذا الفعل يعتبر من توفيق الله لهذه الحكومة المباركة التي لم تأل جهداً في البحث عما يوسع على الناس في نسكهم ، من غير مسيس لجوهر المناسك أو تغيير لها . ويدعم جواز ما حصل في هذا الوقت من توسيع لدائرة الرمي من غير توسيع للمرمى؛ ما ذكره غير واحد من أهل العلم أن الجمار إذا وقعت دون المرمى ثم تدرجت حتى وقعت فيه فالرمي صحيح لا غبار عليه، وهذا هو ما يحصل بعد تطبيق هذه الفكرة الممتازة.

**ومن وجه آخر:** فلو لم تحصل هذه الفكرة الحاصلة الآن فلا يقال بتوسعة الحوض وإنما بإزالتها؛ لأن المرمى هو مجمع الحصى فإذا وقعت الجمار فيه فالرمي صحيح وإنما قلنا تمتع التوسعة للأحواض بل إزالتها؛ لأن الأحواض لم تكن موجودة زمن النبي ﷺ وفي

بقائها تحديد لمكان الرمي والشارع لم يحدده، والمرجع في ذلك مجتمع الحصى وهو يزيد  
بكثرة

الحجاج، وفي زماننا قد تضاعفوا أضعافاً مضاعفة، وهذا من التيسير المبني على  
استصحاب.



## أهم النتائج :

والذي يظهر والله أعلم- هو جواز توسعة الجمرات للاعتبارات الآتية:

١- أنه ليس هناك تحديد منقول عن النبي \_ صلى الله عليه وسلم\_ ولا عن أصحابه في تحديد مساحة الجمرات .

٢- أن هناك حاجة ماسة لتوسعة الجمرات لضيق دائرة المرمى، ولما يحصل فيها من الزحام الشديد، والحاجة تنزل منزلة الضرورة<sup>(١)</sup> .

٣- أن في توسعة الحجرات تيسيراً ورفعاً للحرج وقد قال تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج)<sup>(٢)</sup> فلو بقيت سعة الجمرات على وضعها الحالي لحصل للناس ضيق وحرج شديد لشدة الزحام الحاصل في هذا الزمان .

٤- أنه ليس هناك ما يناه في هذا القول ولا ما يدل على بطلانه فلا ينبغي المصير إلى ما فيه تشديد وتضييق على الناس وترك ما فيه توسعة ورفع للحرج والأصول تقضي به<sup>(٣)</sup> .

(١) الاشباه والنظائر ١٧٩ .

(٢) سورة الحج: ٧٨ .

(٣) توسعة أحواض الجمرات، أ.د/عبد الله بن عبد الواحد الخميس موقع صيد الفوائد

<http://www.saaid.net/mktarat/hajj/١٢٢.htm>

## المراجع والمصادر:

١. القرآن الكريم.
٢. أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية، هيئة كبار العلماء، الرئاسة العامة للبحوث العلمية والافتاء، (١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م) الطبعة الخامسة.
٣. الإبهاج في شرح المنهاج، تأليف: شيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي ت٧٥٦هـ وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ت٧٧١هـ، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، طبع سنة ١٤٠١هـ.
٤. الأشباه والنظائر، تأليف/ تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق/ عادل عبد الوجود وعلي معوض، الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤١١.
٥. أضواء البيان، تأليف محمد الأمين الشنقيطي ت١٢٩٣هـ، تحقيق/ مكتبة البحوث والدراسات، الناشر/ دار الفكر، بيروت، لبنان سنة ١٤١٥هـ.
٦. تبين الحقائق، شرح كنز الدقائق، تأليف: فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، الناشر/ دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.

٧. تكملة المجموع شرح المهذب، تأليف: نقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي،  
ت٧٥٦هـ، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، الناشر: المكتبة العالمية بالفجالة.
٨. تقنية البناء، العدد العاشر، ذو الحجة، ١٤٣٧هـ، مجلة معمارية هندسية  
متخصصة محكمة تصدر عن الشؤون القروية والبلدية.
٩. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تأليف: ابن عبد البر القرطبي، تحقيق:  
لجنة من العلماء، الناشر: وزارة الأوقاف المغربية، المغرب.
١٠. توسعة أحواض الجمرات، عبد الله الخميس، موقع صيد الفوائد .
١١. الاستصحاب المقلوب (تحكيم الحال) الدكتور: أحمد بن عبد الله بن محمد  
الضويحي - قسم أصول الفقه - كلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود
١٢. جمع الجوامع، تأليف/ تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي ت٧٧١هـ،  
الناشر/ دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، سنة ١٤٢٤هـ.
١٣. حكم رمي الجمرات من الأدوار العلوى، إعداد: عبد الرحمن بن فواد جار  
الله. إشراف أ. د. صالح بن عثمان بن الهليل.



- ١٤ . حاشية ابن عابدين (رد المختار على الدر المختار) تأليف/ محمد أمين،  
المعروف ب: ابن عابدين ت ١٢٥٢هـ، الناشر/ دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية  
سنة ١٣٨٦هـ.
- ١٥ . حواشي الشرواني، تأليف/ عبد الحميد الشرواني، الناشر/ دار الفكر،  
بيروت.
- ١٦ . رمي الجمرات . . . تاريخ وشعائر، إعداد: أ. د. عبد الملك بن دهيش .
- ١٧ . دليل إعداد الرسائل العلمية والمشروعات البحثية عمادة الدراسات العليا،  
وزارة التعليم العالي، الجامعة الإسلامية، ١٤٣٤هـ-١٤٣٥هـ
- ١٨ . دليل كتابة الرسائل العلمية والبحوث التكميلية للدراسات النظرية، أ. د. أحمد  
بن عبدالله الضويحي ،
- ١٩ . صحيح البخاري "الجامع الصحيح" ، تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري،  
الناشر: محمد علي الصبيح، بميدان الأزهر، مصر .
- ٢٠ . صحيح مسلم، تأليف مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق/ محمد  
فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، سنة ١٣٧٥هـ .

- ٢١ . معجم مقاييس اللغة، تأليف/ أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت٣٩٥هـ،  
الناشر/ دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٢هـ.
- ٢٢ . المغني، تأليف/ موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة القدسي  
ت٦٢٠هـ، تحقيق/ د. عبد الله التركي ود. عبد الفتاح الحلو، الناشر: دار  
هجر، القاهرة ط١ سنة ١٤٠٨هـ.
- ٢٣ . مغني المحتاج، تأليف/ محمد الخطيب الشربيني، الناشر/ دار الفكر، بيروت.
- ٢٤ . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ  
الفيومي ت٧٧٠هـ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت (٢٠١٤م/  
١٤٣٥هـ).
- ٢٥ . المعتمد في أصول الفقه، تأليف: أبي الحسن محمد بن علي بن الطيب البصري  
المعتزلي ت٤٣٦هـ، تقديم: الشيخ خليل الميس، الناشر/ دار الكتب العلمية،  
بيروت.
- ٢٦ . النوازل في الحج، تأليف: علي بن ناصر الشلعان، دار التوحيد للنشر، الرياض،  
الطبعة الأولى، (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

٢٧ . الموسوعة الميسرة في فقه القضايا المعاصرة إعداد مركز التميز البحثي في فقه

القضايا المعاصرة، الطبعة الأولى (١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م)

٢٨ . الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

٢٩ . الوجيز في مناهج البحث العلمي وتقنياته، د. لوي عبد الفتاح، د. زين

العابدين حمزاوي، جامعة محمد الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية

والاجتماعية، وجدة - المغرب

٣٠ . الوسيط في أصول الفقه الإسلامي، تأليف/ وهبه الزحيلي، الناشر/ جامعة

دمشق.

